عملية صنع القرار في السياسة الخارجية السودانية ابان حكم جعفر النميري

(دراسة تاريخية في الاسس والعوامل الداخلية المؤثرة)

أ.م.د. غسان كريم مجذاب

الجامعة المستنصرية، كلية العلوم

drghassankareem@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

إن العوامل والتحديات الداخلية لبلد ما، تترك أثارها المباشرة وغير المباشرة على تحديد التوجهات الخارجية لذلك البلد، لذا فإن حالة الصراع والتمزق الداخلي نتيجة المشاكل العرقية والسياسية المتوارثة في السودان بجانب التدخل الدولي في شؤونها، جعل صانع القرار السياسي الخارجي للسودان يعاني من الصعوبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة استقلال البلاد، في ظل تأثر السودان بالمتغيرات الإقليمية والدولية نتيجة أحاطتها بتسع دول عربية وأفريقية متباينة في توجهاتها الخارجية وفي نظمها السياسية. وبالتالي فإن طبيعة التركيبة السكانية وتأثير الموقع الجغرافي فضلًا عن تزايد التنافس الإقليمي والدولي جعل من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الداخلي للسودان هي الصفة البارزة، الأمر الذي انعكس سلبًا على طبيعة القرار السياسي الخارجي للبلد نفسه، لذا فالسودان افتقدت الى توجه واحد في سياستها الخارجية بل تباينت تبعًا لنوع نظامها السياسي المتناوب بين نظام شمولي عسكري تارة وبين نظام ديمقراطي تعددي تارة أخرى، واخيراً تعد عملية صنع القرار السياسي الخارجي محل اهتمام علمي في البحوث التاريخية السياسية، كما ان بحث هذه العملية يعد مدخلاً مهماً لفهم طبيعة النظام السياسي للدول.

الكلمات المفتاحية: جنوب السودان، جعفر النميري، التوجهات الخارجية، النظام السياسي، مصر.

The Decision-Making Process in Sudanese Foreign Policy during the Rule of Jaafar al-Numeiri (A Historical Study in the Foundations and Internal Influential Factors)

Dr. Ghassan Kareem Mejthab

College of Science, Mustansiriyah University

Abstract

The internal factors and challenges of a country leave their direct and indirect effects on determining the external trends of that country. Therefore، the state of conflict and internal rupture is a result of the ethnic and political problems inherited in Sudan، along with international intervention in its affairs. It made the external political decision-maker of Sudan suffer from the difficulty in maintaining national unity and the independence of the country، in light of Sudan being affected by regional and international changes as a result of being surrounded by nine Arab and African countries with different foreign orientations and political systems.

Consequently، the nature of the demographics and the impact of geographical location، as well as the increase in regional and international competition، made the phenomenon of internal political instability in Sudan a prominent feature، which was negatively reflected on the nature of the external political decision of the country itself. For the type of its political system that alternates between a totalitarian military regime at one time and a pluralistic democratic system at other times. Finally, the external political decision-making process is a subject of scientific interest in political historical research, and the discussion of this process is an important entrance to understanding the nature of the political system of states.

Keywords: South Sudan, Jaafar al-Numeiri, foreign trends, the political system, Egypt.

مقدمة

توصف دولة السودان بانها انموذج اجتماعي وسياسي مصغر للقارة الافريقية، وذلك لكبر مساحتها وتنوع مناخها ومواردها الاقتصادية وبالتالي حجم التنوع الاثني للسكان الذي يتكون من القبائل العربية والافريقية (الزنجية) فضلاً عن تعددية الاديان بين الاسلام والمسيحية والوثنية وتعددية لهجاتها ولغاتها.

فالهجرات العربية التي شهدتها السودان قد احدثت تغيرات تكاد تكون جذرية في أصل السكان وعنصرهم بل وحتى في لغتهم وفي تغيير الكثير من المعاني والقيم عند المجتمع السوداني، الامر الذي أسهم في تكوين البنية الاجتماعية والاسس الحضارية للمجتمع السوداني الحديث.

وهذا البحث دراسة متواضعة ولكن عملية لمناقشة وتقييم الاسس والعوامل الداخلية المكونة للمجتمع السوداني والتي تسهم في صياغة اهداف ومصالح سياسة البلاد الخارجية، وسيتم دراستها في اربعة مباحث (السودان وبنيته المجتمعية: الاسس الاجتماعية والدينية والتاريخية) و (مشكلة الجنوب) و (القوى السياسية والسياسات الحزبية) واخيراً (الاقتصاد)

المبحث الأول: السودان وبنيته المجتمعية (الاسس الاجتماعية والدينية والتاريخية)

السودان تسمية عربية تعني بلاد السود، وذلك لسواد بشرة سكان هذا القسم من القارة الافريقية، اذ أطلق العرب هذه التسمية في العصور الوسطى كتسمية عرقية من الاقاليم الممتدة الى جنوب الصحراء الكبرى من البحر الاحمر والمحيط الهندي الى المحيط الاطلسي [1] ثم استخدم لفظ السودان للتعبير عن مدلول سياسي بكيان معني يقع في الجزء الشمالي الشرقي من قارة افريقيا عرفت ب (جمهورية السودان).

تبلغ مساحة السودان (2،505،813) كيلو متر مربع او (498،967) ميل مربع [2]، وبهذه المساحة فالسودان تعد من أكبر الدول الافريقية، يحده من الشمال مصر ومن الشرق البحر الاحمر واثيوبيا، ومن الجنوب كينيا واوغندا والكونغو، ومن الغرب جمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وليبيا. [3] كما ان اتساع هذه المساحة قاد الى تنوع الظواهر الطبيعية البشرية اذ ان التنوع في الظواهر البشرية يتبعه تنوع في العناصر البشرية التي تسكن الاراضي السودانية، وبناء على هذا التنوع يصور السودان بانه يضم شعبين مختلفين من حيث الانتماء العرقي والثقافي والديني، وهما قبائل عربية تسكن الشمال وقبائل (زنجية) افريقية تعيش في الجنوب. [4]

ويقسم المجتمع السوداني الى ثلاث فئات (سكان المدن والمزارعون والرحل والمتنقلون) والشعب السوداني تطغى عليه الصفة القبلية، وتتألف هذه القبائل من خمسة اصول كبيرة هي:

العرب والزنوج او السود او شبه الزنوج او شبه السود و البجة (مكان الصحراء والنوبة).[5] ويشكل العرب الغالبية العظمى من سكان السودان، وقد استقروا في السودان قبل الاسلام وبعده، لان الهجرات العربية السابقة للإسلام كانت قليلة ومحدودة، الا انها زادت زيادة واضحة بعد الاسلام عبر ثلاثة طرق من مصر والحجاز والمغرب شمال افريقيا عبر اواسط بلاد السودان. [6]

وعلى الرغم من ذلك فقد تنوعت معتقدات السكان في السودان بين الاسلام والمسيحية والمعتقدات الطبيعية، اذ تشير بعض التقديرات الى ان 66% من السكان يدينون بالإسلام و4% منهم يدينون بالمسيحية و٣٠% يدينون بالمعتقدات الطبيعية الافريقية. [7]

يعد السودان من اكثر البلدان الإسلامية التي شهدت انتشاراً للطرق الصوفية، ومن هذه الطرق(الطريقة القادرية) التي اسسها الشيخ عبد القادر الكيلاني (1077–1166)، [8] ولعلها من أوسع الجماعات الدينية انتشاراً في البلاد الاسلامية عامة والسودان خاصة، وكان أول الوافدين من رجال هذه الطريقة للسودان الشيخ تاج الدين البهاري البغدادي القادري في حوالي 1545، وهناك ايضاً(الطريقة المجذوبية) التي اسسها الشيخ حمد بن محمد المجذوب (1693–1776)، و (الطريقة السمانية) ومؤسسها الشيخ محمد بن عبد الكريم السماني (1718–1775) كما ظهرت (الطريقة الختمية) ومؤسسها الشيخ محمد عثمان الميرغني، و (الطريقة الاسماعيلية) ومؤسسها الشيخ محمد المكي وهناك ايضاً (الطريقة السنوسية) التي اسسها الشيخ محمد علي السنوسي.[9]

امتازت الطرائق الصوفية بالتنظيم وضمت اعداد كبيرة من المريدين، ويرأسهم رئيس واحد وهو شيخ الطريقة الذي يعد بمثابة المرشد والقائد لاتباعه والذي يحظى بالولاء الشخصي والتبجيل الشديد، ومما عزز وجود هذه الطرائق وانتشارها في المجتمع السوداني هو تمسك السودانيين بالدين الاسلامي ورغبتهم بالتفقه والاستفادة من تعاليم الاسلام، ولقد وجد اولئك المتصوفة أرضاً خصبة بين السودانيين ونالوا تأييد الناس من ذوي العقول المختلفة ثقافياً، وكان من اهم الاثار المترتبة على نشر العقائد الصوفية بروز تجمعات دينية سودانية بمظاهر مختلفة، كما بدأت الثقافة الاسلامية بدورها بالانتشار في السودان من خلال الحج الى الاماكن المقدسة في شبه الجزيرة العربية. [10]

ويرى احد الباحثين السودانيين "ان النتيجة الرئيسية لهذه الصلة بالأماكن المقدسة هي جلب دين مفعم بالحياة للسودانيين بصيغة ذلك الجانب المزدوج بعملية واحدة، التصوف والتعليمات الدينية، اذ جاء رجال دين افراد الى السودان، واسسوا خلايا سودانية واصبحوا موضع تقديس وتبجيل وضموا اتباعهم الى الطرق الصوفية التي اسسوها بأنفسهم".[11] ومن هذه العقائد والعادات والتقاليد تشكل جوهر ثقافة السودان السياسية والمجتمعية. ومن المؤكد انّ امتداد الاسلام الى السودان كان قد اندفع من خلال "الثورة الثقافية العربية" التي حدثت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا يمكن فهم دور الثقافة الاسلامية في السياسة السودانية بشكل كامل بمعزل عن العملية الثقافية المشتركة الناجمة عن التعريب والاسلمة. [12]

وهكذا فأنّ، "الاسلام والثقافة العربية ما زالا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً وهما، في الواقع، لا ينفصلان في عقول وضمائر السودانيين ومؤسساتهم الاجتماعية– كما هو الحال مع العرب المعاصرين بشكل عام– سواء كانوا مسلمين او مسيحيين، في افريقيا او آسيا." [13] أو بتعبير أدق، ان الاحياء العقائدي والثقافي للإسلام والذي تم السعي اليه، قد تم ربطه بتقوية الشعور القومي العربي للسودان، كون العمليتان ترتبطان ارتباطاً وثيقاً، ليس في السودان فقط، بل في جميع انحاء العالم الاسلامي العربي وغيره، وفي اذهان العرب عموماً من مختلف الديانات، اي ان الاسلام واللغة العربية عناصر توحيد ساهما في احداث تجانس المجتمع في شمال السودان بينما ظل الجنوب مجتمعاً غير متجانس. ومع ذلك، فإنّ أكثر الجماعات الشعبية في السودان اليوم، تقدم اشكالاً دينية صوفية يمكن من خلالها الحفاظ على مثل هذه الانشطة والطقوس، هي "الخاتمية" [14] التي تتبع السيّد علي الميرغني، و "المهدية" التي يسمى اتباعها –الانصار– والذين يبجلون المهدي وذرّيته. وتتواجد الاولى بشكل رئيسي في الشمال والشرق، بينما تنتشر الثانية بشكل اساسي في غرب ووسط السودان، وكان معظم المسلمين السودانيين قد اتبعوا وبقوة هاتين الطائفتين، اللتين تغلغلتا واثرتا في الحياة اليومية للشعب السوداني، وحاولتا التأثير على النشاطات السياسية الداخلية بطرق مختلفة. [15]

وفي الوقت نفسه، لا يزال لدى عامة الشعب السوداني ارتباطات اجتماعية وعاطفية قوية بممارستهم الدينية الأساسية، وهذا هو الحال حتى بين اولئك الذين تلقّوا تعليم علماني في المدارس الغربية او الجامعات، وتبنّوا الافكار الحديثة. [16]

لا شك ان السمة الاخرى البارزة في السودان بجانب الانتماء العربي والاسلامي هو الهوية التاريخية للسودان الحديث، والتي تمتد جذورها الى ثمانينات القرن التاسع عشر، عند بزوغ نجم المهدية على يد محمد احمد المهدي الذي قام بتحدي القواعد الاستعمارية العثمانية والبريطانية، وطالب بالحكم الذاتي السوداني وإحياء الثقافة الاسلامية [17].

أعلن المهدي[18] ثورته في آذار 1881، عن طريق "شعاره اما النصر او الشهادة" [19]، وأعلن نفسه "سيد البلاد". وتوصف الثورة بانها كانت سريعة للغاية في تطورها ومتطرّفة جدا في طبيعتها وبعيدة المدى في تداعياتها [20]. وقد اعتمد المهدي بثورته على زعماء القبائل وزعماء الطرق الصوفية السودانية [21]

تفتقد الدراسات الحديثة، وبشكل ملحوظ الى الاجابة عن السؤال الحاسم، فيما اذا كانت الثورة المهدية تسعى الى تشجيع القومية العربية، ام كانت مكرّسة فقط للحفاظ على التوجّه الاسلامي.

في الواقع، انّ اهداف الثورة المهدية لم تشمل التوجّهات القومية العربية، كما انها لم تعبّر عن قوة جديرة بالاعتبار الى جانب القومية العربية في حد ذاتها. لقد ولدت في وقت لم تكن في القومية العربية قد وصلت بعد الى مرحلة متقدّمة من حركة الوعي القومي المنظم.

انّ الثورة المهدية قد اندلعت في محيط عربي، إذ تجمّعت القبائل العربية حول المهدي وشاركت في الحرب ودعمت اهدافها [22]. وبذلك اشار الباحث التاريخي انطوني سيلفستر (Anthony Sylvester): بقوله "يحق للمهدي ان يدّعي بأنّه اثار وعيا وطنيا قوميا حقيقيا بين السودانيين، لأول مرة، وشعورا بالهوية يتقاطع مع الاختلافات القبلية والاقليمية وكان من الاهمية التأريخية لعمليات بناء الامة السودانية، انّه حتى غير المسلمين في السودان قد اصيبوا بحمى المهدي ومنها دينكا الوثنية[23]، أكبر قبيلة في جنوب السودان، استحوذ على قلوبهم وحتى يومنا هذا يتحدث عنه اصحاب الماشية في مستنقعات النيل بتبجيل من خلال قصصهم واخبارهم التي تم تناقلها في تراث شفهي" [24]. الا انّ وفاة المهدي المفاجئة في عام 1885 وهزيمة وريثه، الخليفة عبدالله التعايشي قاد الى فشل الحركة المهدية وقد اعقبها اعادة احتلال الاراضي السودانية من قبل القوات البريطانية والمصرية، وتأسست الادارة المشتركة الانجلو– مصرية عام (1899) الى حد ما على شكل ثنائي الحكم الذي مكّن بريطانيا من ان تصبح الحاكم الفعلي للبلاد، دون الاضطرار الى تحمّل تكاليف ادارتها والذي اعطى المصريين الرضا والارتياح لانهم يرون انفسهم حكاما مشاركين للسودان [25]

وكان هناك سبب آخر لاستبعاد مصر من المشاركة المباشرة في التطورات السودانية، اذ أدركت بريطانيا، انّ اي تأثير مصري على الشؤون السودانية، يمكن ان يؤدي الى انتشار الافكار القومية العربية في المجتمع السوداني، وتقوية الحركة القومية العربية في السودان، سيما وانّ السودانيين "وجدوا قواسم مشتركة مع اتباعهم المصريين المسلمين أكثر منها مع حكامهم المسيحيين البريطانيين" [26]. وهكذا، استخدمت بريطانيا جميع الوسائل اللازمة لوقف تأثير الافكار القومية الى السودان، وذلك من خلال تأسيس نظام استخباراتي خاص للتعامل مع هذا "الاختراق الدقيق"، وراقب جهاز المخابرات البريطاني، الذي يقع مقرّه الرئيسي في القاهرة، عن كثب التطورات في العاصمة المصرية وحذّر فرعها في الخرطوم من اتخاذ اي اجراء ضروري، وتم توظيف وكلاء خاصين للتأكد من كيف والى اي مدى قد تأثر الشعور الوطني في السودان من القاهرة، وتم اصدار تعليمات لهم بالبقاء على اتصال وثيق مع هؤلاء الضباط المصريين، الذين من المرجّح ان يقوموا بتقديم الافكار القومية في السودان، وعرقلة سفر السودانيين الى مصر، للحد من مخاطر التأثير المصري [27].

وبنفس الطريقة، تم حضر تداول الصحافة المصرية من السودان. كما حاولت الدعاية البريطانية ان تنشر شعار "السودان للسودانيين"، لمواجهة الشعور القوي بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر.

وبدوره أدرك الشعب السوداني انّ شعار "السودان للسودانيين، لم يكن شعارا قوميا حقيقيا، بل شعارا مستوحى من البريطانيين من اجل اقصاء المصريين عن السودان وترك الحرية لبريطانيا في ادارة البلاد لمصالحها الخاصة"، كما اعتقدوا أنّ الاستقلال لا يمكن تحقيقه الا "بتحالف السودان مع مصر، التي لم تكن جارة مسلمة وتتحدّث العربية فحسب، بل كانت ايضا تعاني من نفس تجربة الحكم الاجنبي على ايدي الاستعمار البريطاني [28]، كما برزت في هذه المرحلة فئة متعلمة من ابناء السودان عرفوا بالافندية وهم السودانيون الذين انتظموا في التعليم الحديث وارتدوا الزي الغربي وخرجوا على النظم التقليدية، وأول ما ظهروا كانوا في دنقله من قبيلة الجعليين، الذين شغلوا مناصب ادارية، وتميزت هذه الفئة بذكاء مرتفع وتمتعوا بالروح الاستقلالية [29].

وكان للافندية أثرهم السياسي والاجتماعي فضلا عن عملهم الاداري، وتمثلت اهميتهم في انهم كانوا الراس المفكر للسودانيين، فضلا الى انهم هم القادة الاداريون، اذ أسهموا في ظهور رأي عام مستنير، بسبب تخرج السودانيون من المدارس الجديدة، وعملوا على نمو الروح القومية عن طريق تأسيس التجمعات الوطنية، اذ بدأ المتعلمون في السودان يدعون الى انشاء ناد يجمعهم ويقوي دعائم المحبة بينهم [30]، وفي المقابل كانت الادارة البريطانية يقظة لهم، فعملوا الى عزلهم عن سكان الريف، كما عمدت الادارية البريطانية الى ايجاد الفرقة بين المدنيين والعسكريين، واقصاء الموظفين والضباط والفرق المصرية من السودان [31]، بدلا من السيطرة البريطانية على الوضع في السودان، وكان لهذه التكتيكات تأثير في تصعيد الرغبات القومية وترسيخ الهوية الاسلامية، سيما بين اولئك الذين كانوا قد تلقوّا تعليمهم في المدارس الحكومية وتعلموا بشكل رئيسي من قبل المعلمين المصريين، وبدأوا في السعي لمزيد من المشاركة في شؤون بلادهم. علاوة على ذلك، فأنّ القرويين والفقراء من السودانيين، الذين اثّرت بهم المشاعر

الدينية الانفعالية والذين تذكّروا احداث الثورة جيدا، تشبثوا بثقافتهم وتراثهم التاريخي وأعلنوا عن معارضتهم الهيمنة الاجنبية البريطانية الجديدة.

وفي المقابل تحرك المثقفون السودانيون الى تنظيم صفوفهم وكونوا (مؤتمر الخريجون العام) الذي بدأ العمل السياسي عام 1938، داعياً الى وحدة وادي النيل وقد جاء ذلك في البيان الذي أعلنه المؤتمر: بالقول: "ان انجذابنا نحو فكرة الوحدة مع مصر، على وجه الخصوص، لتصبح الشريك الآخر في الاتحاد، يبدو لنا هذا أكثر طبيعية بسبب الروابط الحيوية والقوية التي تستمد قوتها من تأريخنا المشترك ومصالحنا المشتركة، وهناك روابط اخرى، الدين واللغة والدم والثقافة، فضلاً عن ان النيل يعد الرابط الحيوي العظيم الذي يربط بين شواطئه، ومع ذلك، فانّ وحدة وادي النيل ستؤمن التوزيع العادل لمياه ذلك النهر العظيم، وتضمن التنسيق بين الانظمة الاقتصادية لكلا البلدين"، فضلاً عن ذلك، شعرنا انّ عصر الدول الصغيرة قد اختفى، لأنها غير قادرة على تحمّل الضغط الدولي بمفردها. ويجب على الدول الضعيفة ان تتكتّل في مجموعات او وحدات لمواجهة النظام الدولي الجديد..... انجذابنا نحو جميع الدول العربية والاسلامية التي تربطنا بها روابط مقدّسة، وهذا يشمل التكامل والسلطة اللازمة للاتحاد الذي نسعى اليه [32]

وهكذا برزت مجموعتان مختلفتان عدتا الاكثر نفوذا خلال حقبة استقلال السودان، هما مجموعة تدعى العشيقة (اخوة الدم) التي كانت مدعومة من الطائفة الخاتمية وكان هدفها هو تأسيس حكومة سودانية ديمقراطية بالاتحاد مع مصر، ومجموعة (حزب الامة) [33] هي المجموعة الاخرى التي اشتهرت بشعارها "السودان للسودانيين" والتي كانت مدعومة من الانصار، المهديين. وكان هدفها "تأسيس دولة سودانية مستقلة، والحفاظ على العلاقات الودّية مع بريطانيا ومصر" ساهم كلا الطرفين في التطور السياسي السوداني، وكان تأثيرهما مسؤولا عن الصراع داخل المجتمع السوداني بأكمله، ومع ذلك، كان هناك عدداً من العوامل في حقبة ما قبل الاستقلال لها اهمية خاصة في تنمية الوعي الداخلي السوداني ومنها:

١. انّ النمو في اعداد المثقفين والمتعلمين من افراد الطبقة الوسطى شكّل نخبة جديدة. سعت هذه النخبة الجديدة الى الحصول على السلطة السياسية والمشاركة في شؤون البلاد. ونظموا أنفسهم في اندية وجمعيات واتحادات، وبدأوا بسلسلة من الانشطة التي تهدف الى تحقيق طموحاتهم.
٢. انّ انتشار الفكر الراديكالي في اوساط النخبة المثقّفة من السودانيين، حدث بواسطة مجموعات منضبطة او مدرّبة في قطاعي الطلبة والعمال، وأدى تدريجيا الى تأسيس عدد من الاحزاب التي أصبح تأثيرها على المجتمع السوداني اقوى في حقبة ما بعد الاستقلال.
٣. انّ تطور الصحافة القومية والنشر والادب ترك أثره في تحفيز الوعي السياسي بين الجماهير.
٤. سياسة السلطات الاستعمارية في الجنوب القائمة على تشجيع المبشّرين المسيحيين على العمل هناك من اجل اغراض سياسية، وفصل الجنوبيين عن الشمال العربي المسلم.

ولعل العامل الاهم هو التغيير في السياسة المصرية تجاه "قضية السودان" بعد ثورة تموز 1952، وموافقة الرئيس جمال عبد الناصر على "منح الحكم الذاتي للسودان وحق تقرير المصير للسودانيين" [34]، فقد صرّح احمد حمروش، أحد كبار ضباط قادة الثورة، انّ "هذا التغيير المهم في الموقف المصري جاء كمفاجأة للحكومة البريطانية، التي لم يكن لها خيار آخر سوى الموافقة على فكرة الحكم الذاتي السوداني"[35]، ولا شك ان هذه العوامل المتنامية كانت الدافع الاساسي لتسريع عملية حصول السودان على الاستقلال في الاول من كانون الثاني 1956رسمياً، [36] بعد ان اعلنت كل من مصر وبريطانيا اعترافها رسمياً باستقلال السودان [37]، معلنة بذلك انتهاء حكمها الثنائي الذي خضعت له السودان منذ عام 1899، وبدوره قام رئيس الحكومة اسماعيل الازهري[38] بإنزال العلمين المصري والبريطاني من على واجهة بناية القصر الجمهوري في العاصمة الخرطوم ورفع العلم السوداني معلناً بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة. [39]

وهكذا فأن البنية المجتمعية في السودان اسهمت نحو الاستقلال والتنمية للبلاد، وشكلت الهوية العربية والاسلامية التاريخية للسودان عاملاً مؤثراً في صنع السياسة الخارجية للبلاد.

المبحث الثاني: مشكلة الجنوب

يتم انعكاس خصائص الجزء الجنوبي من السودان بمجتمعها غير المتجانس تنعكس على مختلف المؤسسات الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. اذ كانت المرة الاولى التي اصبحت فيها هذه المنطقة معروفة دوليا، عندما استكشفت بعثة اوروبية اصول نهر النيل وموقعه الاستراتيجي في القرن التاسع عشر، ودعت الى "طريق مفتوح للتجارة والمسيحية" في جميع انحاء المنطقة. [40]

انّ التوسّع في تجارة الرقيق والعاج التي اعقبت هذه الدعوة، كان يتم مزاولتها في الغالب من قبل التجار الاوروبيين لخدمة مصالحهم، كما ادّت في بعض الحالات الى استخدام القوة وفرض السيطرة على اهل الجنوب، وعلى الرغم من انّ البحث عن العاج، ظلَ هو الهدف المهيمن لنشاطهم، الا انّه أصبح أكثر ارتباطا بأتساع دائرة العنف واسر الرقيق، [41] وبالتالي، "..... تم استخدام اسطورة تجار الرقيق العرب الجشعين لتوتير العلاقات بين الشمال والجنوب" [42]. وهكذا، ارتبطت تجارة الرقيق ومضاعفاتها بعرب الشمال في اذهان الجنوبيين، وتركت نقطة انطلاق نفسية والتي ظهرت فيما بعد على انّها "مشكلة الجنوب" وكان الصدام بين الجنوب والشمال لا مفر منه.

من ناحية اخرى، ادى اهتمام اوروبا المتزايد بالمنطقة الى وصول حشد من الاوروبيين باسم المبشرين وقد ساعد المبشرَون المسيحيون، على الرغم من مشاركتهم في الانشطة الثقافية والدينية، في التأثير على المواقف والتوجَهات السياسية لأهل الجنوب. لقد حاولوا القيام بإعداد الجنوبيين "لساحة المعركة ضد العرب والاسلام والسودانيين الشماليين" [43] "ولقد انتهزوا كل فرصة في تعليمهم للدين والتأريخ للحفاظ على ذاكرة العبودية للجنوبيين"، [44] كما ذكر مكي عباس، بأنّه "قد تلقّى الكثير من المعلومات حول هذا الامر من قبل اصدقاء جنوبيين والذين قد تلقّوا تعليمهم في المدارس الإرسالية التبشيرية، ورأى كيف قد تم الاعتناء بحرص بشجرة ضخمة، التي قيل ان عرب الشمال كانوا يقومون تحتها بتهريب الرقيق"،[45] وهكذا انصبت سياسة بريطانيا الاستعمارية على سياسة الانفصال بين الشمال والجنوب في السودان. [46]

أعرب اللورد كرومر[47]، ممثل الاستعمار البريطاني في القاهرة، عن هذا الموقف بقوله: يبدو لي أن المصلحة (البريطانية)، كما ذكرنا مرارا، ان كلا ضفتي النيل من بحيرة البرت نيانزا الى البحر، يجب أن يكونا في ايدي البريطانيين او الأنجلو – مصريين، أن السيطرة الجيدة على القبائل البرية في الداخل، حتى امتلاك المقاطعات التي قد تكون منتجة تجاريا، نسبيا، هي ذات أهمية ثانوية، [48] ولتحقيق هذه الأهداف، ادخلت الحكومة البريطانية سياسة تهدف من خلال الوسائل الادارية، الى القضاء على جميع أثار الثقافة الاسلامية العربية في الجنوب واستبدال العادات القبلية[49]، مع الهدف الأساسي الذي يتمثل بإعطاء المحافظات الجنوبية الثلاث (أعالي النيل و بحر الغزال و الاستوائية) ميزة وأفاق مختلفة عن تلك الخاصة بالبلد بأكمله، وربما حتى تفصلها عن الجسد الرئيسي للسودان و "تجمعها مع "ممتلكات" أخرى في اقصى الجنوب، من اجل تشكيل اتحاد شرق افريقي تحت السيطرة البريطانية، [50] علاوة على ذلك " تم جعل المحافظات الثلاث "مناطق مغلقة"، حيث لم يسمح لاي شمالي من الوصول اليها دون تصريح، وتتم إدارتها كوحدة منفصلة عن بقية البلاد "[51] لقد تم السعي الى هذه الإجراءات " لتطوير الجنوب على طول " خطوطها الخاصة " بناء سلسلة من الوحدات القبلية القائمة بذاتها على اساس العادات والمنظمات الأصلية "[52]

كان من الواضح، وبشكل مؤلم أن هذه الحالة الراهنة، تشكل خطرا كبيرا على الوحدة بين الجنوب والشمال لكن جراء الضغط القوي من النخبة الشمالية وكذلك من الجنوبيين، فقد اضطرت الحكومة البريطانية إلى الاعلان في عام 1945، عن حقيقة وحدة السودان بالقول: "... أن شعوب جنوب السودان هي افريقية و زنجية بشكل واضح، الا ان الجغرافيا والاقتصاد يتحدان لتجعلهما مرتبطين ارتباطا وثيقا بالتنمية المستقبلية للشرق الأوسط والشمال العربي للسودان، وبالتالي لتضمن من خلال التنمية التعليمية والاقتصادية، أن يكونوا مجهزين للدفاع عن أنفسهم في المستقبل، اجتماعيا واقتصاديا على قدم المساواة مع شركائهم في شمال السودان ، في سودان المستقبل"، [53] غير أن، في خمسينيات القرن الماضي، سجل التحرك من اجل الانفصال حقبة جديدة في التاريخ السياسي السوداني المعاصر و الجنوب ايد ذلك في نهاية المطاف، وذلك بعد تعهد الشمال بانهم سيولون الاعتبار الكامل لدعوة الجنوب لنظام فيدرالي. "[54]

وكان فشل الحكومة المركزية في تحقيق حلول بديلة نحو التكامل والوحدة، قد تسبب في حالة من سوء الفهم والاستياء بين أبناء الجنوب. [55] التي قادت الى اندلاع الحركة في الجنوب عام (1955)، ربما كانت مشكلة الوحدة الوطنية هي أحد اقوى الدوافع وراء الانقلاب العسكري في تشرين الثاني من عام 1958، الا ان الحكومة العسكرية الجديدة، قامت مرة أخرى بتكثيف القمع وضرب كل أمال السلام وجر العلاقات بين الشمال والجنوب على مقربة من بعد ممارسة الارهاب والعنف في جميع انحاء المنطقة " وشكل الذين دعوا إلى الانفصال، حركة حرب عصابات، بينما لجأ أخرون الى الدول المجاورة. [56]

قامت الحكومة المدنية الجديدة بمحاولات سطحية تفتقر الى الجدية واتخذت اجراءات متعددة لتهدئة التوترات [57] غير أن هذه الإجراءات كانت مترددة وبعيدة للغاية عن كونها فعالة، وتبدو الحكومة السودانية التي جاءت بعد انقلاب 25 ايار 1969، كقيادة سودانية جديدة، هي الأولى التي كانت مستعدة لمنح الجنوب درجة معينة من الحكم الذاتي الاقليمي. ففي 9 حزيران من العام نفسه، قام الرئيس جعفر النميري[58] بإصدار بيان سياسي حول مسالة الجنوب، اعترف من خلاله بالاختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب وقال: ان وحدة البلاد يجب أن تبني على تلك الحقائق الموضوعية وان الشعب الجنوبي لديهم الحق في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم الخاصة بهم ضمن سودان اشتراكى موحد، ان بناء حركة ديمقراطية اشتراكية واسعة النطاق في الجنوب، تشكل جزءا من البنية الثورية في الشمال وقادرة على تولى زمام السلطة في تلك المنطقة ورافضة للاختراق والشلل الامبرياليين من الخلف، هو شرط اساسي مسبق لتطبيق عملي وصحي للحكم الذاتي الاقليمي. [59]

علقت الصحف السودانية على هذا البيان بالقول "ان البيان ينجح في ايجاد بداية صحيحة راسخة من خلال الاعتراف بالاختلافات الثقافية والحضارية بين نصفي البلاد، الشمالي والجنوبي ، والتأكيد على المبادئ الديمقراطية التي أعلنتها الثورة ، وتصحيح السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات السابقة" . [60] كما أوضح جوزيف أرني، زعيم الحزب الشيوعي السوداني و " وزير الدولة الأول لشؤون الجنوب اهمية بناء " حركة ديمقراطية " في الجنوب عن طريق حشد الشعب في اتحادات ومنظمات اخرى مثل الشباب والمرأة والفلاحين، وكذلك التعاونيات وسائر اشكال التنظيمات الديمقراطية أن الشرط الأساسي هو توحيد القوى الشعبية في الجنوب ضد التيارات والتكتلات القبلية. والأهم من ذلك، هو ربط الشمال والجنوب من خلال رغبة شعبية واحدة، ليس فقط عن طريق استخدام السلطات والأليات الحكومية، ولكن أيضا من خلال ربط الحراك الشعبي في كل من الشمال والجنوب"، [61] وحذر قائلاً:" ان الصراع المتأصل القائم بين الجماعات الثورية المختلفة في الشمال (قد) يصبح مهيمنا في الجنوب ... ان عملية نقل تلك الصراعات الى الجنوب، تشكل خطرا على القوى الثورية ويعود ذلك الى ان الصراع بين الجماعات الثورية في الجنوب من شانه تعزيز موقف اليمينيين."[62]

وهكذا كان صانع القرار السياسي في السودان يدرك تماماً مدى خطورة مشكلة الجنوب على الامن والاستقرار في داخل السودان فضلاً عن تأثيرها على سياسة السودان الخارجية.

كانت حكومة النميري قد وضعت برنامج الحكم الذاتي الاقليمي يتألف من أربع نقاط اساسية: [63]

١. تمديد فترة العلم العام لإتاحة الفرصة لهؤلاء الذين كانوا قد هربوا من السودان ليعودوا الى وطنهم ويشاركوا في بناء البلاد.

٢. أعداد برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لرفع المستوى المعيشي في الجنوب وإرساء الأساس للحكم الإقليمي.

٣. تدريب الكوادر الجنوبية للمشاركة في مسؤوليات البلاد.

٤. تأسيس وزارة شؤون الجنوب للإشراف على تنفيذ هذا البرنامج.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإشادة بهذا البيان" في كل من الشمال والجنوب باعتباره اهم عمل منفرد للنظام الحاكم الجديد "الا ان عدد من الزعماء المنفيين رفضوا المجيئ للتصالح والتوافق مع حكومة الخرطوم وشكلوا" حكومة النيل المؤقتة" لمواصلة عملياتهم في المحافظات الجنوبية والمناطق الحدودية السودانية خلال هذه الفترة التي كان فيها التدخل الأجنبي في المسألة الجنوبية واضحا جدا حيث ان هناك ادلة حقيقية على ان الجماعات المعارضة كانت تتلقى معداتاً عسكرية وتدريباً ودعماً مالياً أجنبياً، من "اسرائيل" والولايات المتحدة واثيوبيا واوغندا،[64] غير أن طبيعة الأزمة السودانية، بدأت تأخذ طابعا دوليا ،لان التمرد كان قد تتأثر بالتدخلات الأجنبية التي حاولت فرض ارادتها على السودان [65]

من ناحية اخرى، كانت هناك جهود على المستويين الإقليمي والدولي، خففت من حدة التوترات ومهدت الطريق لحل سلمي للقضية الجنوبية. استخلصت هذه الجهود بشكل مباشر من مسعى السودانيين الى السلام في الجنوب كما تتعلق بعزم الدول المجاورة للسودان على حل مشاكلها الداخلية التي نشأت نتيجة لتدفق لاجئي جنوب السودان. وللحفاظ على علاقات ودية مع السودان، [66] فقد تم تبادل الزيارات على مختلف المستويات، بما في ذلك رؤساء الدول، بين السودان والدول المجاورة مثل جمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وزائير واوغندا فضلا عن اثيوبيا. وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية وثقافية، بما في ذلك، الاتفاقية مع اوغندا بخصوص عودة اللاجئين السودانيين واتفاقية أذار 1971 مع اثيوبيا، والتي تضمنت النقاط التالية:

١.اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لإنهاء وحظر جميع الأنشطة التخريبية.

٢.نزع سلاح جميع العناصر المتمردة وتفكيك معسكراتها بالإضافة إلى طرد جميع زعمائها.

٣. تقييد نشاط المنظمات التبشيرية وحصره بالعمل الانساني.

٤.التنظيم والإشراف على تنموية سلمية ومورد رزق للاجئين في مخيماتهم.

حاولت الحكومة السودانية كسب دعم منظمة الوحدة الأفريقية [67]، من أجل اظهار الالتزام السوداني الأفريقي، وحضر الرئيس النميري اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية لشرح سياساته واجراءاته. وعلى الرغم من هذه الخطوات، كانت الوحدة الوطنية في ازمة بسبب استمرار انعدام الثقة بين شريحة مهمة من الثوار الذين كانوا غير راضين عن اعتماد الحكومة على الشيوعيين الجنوبين لتنفيذ السياسة الجديدة.

وقام الرئيس النميري بتغيير توجهه في السياسة الخارجية، من التوجه الراديكالي الى الموقف السوداني المحافظ وأن هذه التطورات اعادت فتح الطريق أمام مزيد من الاتصالات والمفاوضات مع الزعماء السياسيين الجنوبيين، وبالتالي، كان من المستحيل من وجهة النظر السودانية، توقف الاضطرابات الدموية فعليا في الجنوب، دون تعبئة زعماء " انيانيا "[68].الامر الذي دفعهم الى تنظيم مفاوضات مكثفة بين حكومة السودان وزعماء " انيانيا " في اديس ابابا برعاية الحكومة الأثيوبية، في آذار 1972، تم اختتام المفاوضات والتوصل الى الاتفاقية التي اقرت، الحكم الذاتي الاقليمي، ووقف اطلاق النار والعفو، و الاجراءات التي يجب اتخاذها خلال الفترة الانتقالية، والوضع القانوني لقوات حرب العصابات، وكذلك برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[69]

وبالرغم من أن الاتفاقية، قد تم اعتبارها في كثير من الأوساط السياسية السودانية على انها خطوة نحو السلام والاندماج الوطني، وبالرغم من هذه التوترات، كان جنوب السودان ضامنا للوحدة الوطنية ومثال على اللامركزية الناجحة منذ ذلك الحين" [70] لقد اكدت جماعات المعارضة بان السنوات السبعة الماضية، لم تشهد التزام الحكومة بقضية الجنوب، واشار الشريف حسين الهندي، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، الى انه: " بعد الاتفاق، ثم حكم بلادنا من قبل دكتاتورين: الجنرال نميري في الشمال، وظله جوزيف لاغو في الجنوب "[71]

لاحظ حزب البعث العربي الاشتراكي وهو أحد الأحزاب التي تأسست في السودان عام ١٩٨٠ أن " الاتفاق قد هدف الى تحقيق جميع وسائل الانفصال "[72] و " ان تأسيس الحركة الديمقراطية الاشتراكية في الجنوب هو الحل الوحيد للمشكلة "[73]، واشار الحزب الشيوعي السوداني الى ان " اتفاقية اديس ابابا التي تمت بتأثير ومشاركة مباشرة من قبل الدوائر الامبريالية الجديدة، مهدت الطريق لتحالف بين القوى اليمينية الرأسمالية في الشمال والجنوب "[74]

في غضون ذلك، لا تزال مشكلة الجنوب تستحوذ على اهتمام اكثر من اي جانب اخر من القضايا الداخلية السودانية، ولاتزال تؤثر على الاتجاه التي تتبعه السياسة الخارجية السودانية في توجهاتها العربية والافريقية والدولية.

المبحث الثالث: الاحزاب السياسية السودانية

تعد طبيعة السياسات الحزبية والطريقة التي تتحرّك بها القوى السياسية، من المتغيّرات المهمة في التأثير على مواقف واجراءات او مبادرات السياسة السودانية، اذ كانت سمة الاحزاب السياسية السودانية تواقة الى تغيير الوضع السياسي الراهن وصراعها على السلطة. [٧٥]

لا يوجد في السودان المعاصر، اعتراف رسمي بالأحزاب السياسية. فقد حظرتهم ثورة آيار 1969. ومع ذلك، يمكن تمييز ثلاث اتجاهات رئيسة. الاول، يتألف من الجماعات السياسية التقليدية، التي تعكس التأريخ والثقافة السودانية، وفي البدء، كانت حركات احياء ثقافي، تطورت الى هيئات سياسية وانتظمت خلال الحقبة التي سبقت الاستقلال، والاتجاه الثاني، الذي يعبّر عن الافكار والآيديولوجيات الراديكالية الحديثة، جاء كنتيجة للتغلغل الفكري الغربي، ويمكن تحديد الاتجاه الثالث من حيث دور الاتحاد الاشتراكي السوداني، باعتباره "الإطار السياسي الشامل للعمل الوطني" [٧٦]. ومع ذلك، فإنّ هذا الاتجاه ليس لديه السلطة للتأثير على صنّاع القرار السوداني والدفاع عن اهدافه.

اولاً: الاحزاب التقليدية: استخدمت تلك الاحزاب التقليدية السودانية التي برزت في عهد الاستقلال، الدين كأساس لمطلبها للتغيير والسلطة. اذ ان الدين استمر توظيفه في السودان باظهار دوره في السياسات الحزبية حتى تولّي الجنرال النميري زمام الامور. لقد تمحور الصراع على السلطة بشكل رئيسي حول اثنين من القادة المتديّنين هما:"عائلة سيد علي المرغاني الذي قاد جماعة الاخوان الخاتمية، بينما عائلة سيد عبد الرحمن المهدي قادت الانصار". [77]

لقد حشّدت الاحزاب السودانية اتباعها على اسس دينية وقبلية وشرعت في تنظيم خلايا سياسية على المستوى الوطني، ومن أبرز هذه الاحزاب:

١. الحزب الاتحادي الديمقراطي: يعد الحزب الاتحادي الديمقراطي اول حزب سياسي في السودان المعاصر، الذي تم تأسيسه في عام 1913 بين "المؤتمر العام لخريجي الجامعة" [78]. تألّف الحزب من "مجموعة من الشباب المرتبطين بصداقة وثيقة جدا ونضال مشترك، كما تجدر الاشارة الى انّهم كانوا متسامحين، وكان يقودهم اسماعيل الازهري (عضو ومن ثمّ رئيس المؤتمر) وهو سياسي طموح يتمتع باصول تعليمية ودينية مهمة، [79] وقد أطلق عليه حزب العشيقة (أخوة الدم) وكانت اهدافه الرئيسية ببساطة، هي العمل من اجل الإجلاء الفوري والتام للقوات الاستعمارية البريطانية وتأسيس حكومة ديمقراطية سودانية موحّدة مع مصر، حصل قادته على ثقة اتباعهم من خلال مناشدة المشاعر الشعبية الرائعة في مناهضة الاستعمار، وفي عشية الاستقلال تمكنوا من حشد الجماهير السودانية وتوجيه الانشطة الشعبية نحو أهدافهم حيث انّ رؤساء "الخاتمية" بضمنهم سيّد علي الميرغاني، القوا بدعمهم للحزب، حتى عام 1956 عندما شكّلوا حزب الشعب الديمقراطي، ومع ذلك وبتأثير من الحكومة المصرية، اندمج حزب "العشيقة" مع جماعات صغيرة موالية لمصر، والتي سعت ايضا الى الوحدة مع مصر على الرغم من الاختلافات الثانوية. وكان الحزب الجديد هو" الحزب الاتحادي الوطني" الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية السودانية الاولى التي اجريت في عام 1953. وأصبح زعيم الحزب، اسماعيل الازهري، اول رئيس وزراء سوداني بعد الاستقلال. [80]

كان الحزب الاتحادي الوطني قد غيّر نظرته لمبدأ الوحدة مع مصر، بسبب التطورات في ذلك البلد : "غياب الديمقراطية، واستقالة الرئيس نجيب (الذي كان يعتبر صديقا مقرّبا من السودان) واعدام بعض عناصر الاخوان المسلمين والشيوعيين المصريين، وسوء تصرّف الادارة المصرية تجاه السودان" [81] وكان السبب المهم الآخر هو "الطبيعة غير الثورية للحزب الاتحادي الوطني نفسه"، [82]، وفي كانون الاول 1955، قدم رئيس الوزراء الازهري (زعيم الحزب الاتحادي الوطني) في المجلس اقتراح بإعلان الاستقلال التام للسودان، وبذلك لا يعني فقط الاحتفاظ بموقفه السابق من برنامج الانتخابات لعام 1953 (الوحدة مع مصر)، لكن ايضا ارسال رسائل يهاجم السياسة المصرية" [83]

حتى ذلك الحين، كان الحزب الاتحادي الوطني نشطا للغاية بين الطبقة المتوسطة للمثقفين السودانيين، سيما بين اولئك الذين يؤمنون بالديمقراطية الليبرالية ويرفضون اي شكل من اشكال التدخل العسكري في السياسة، وفي عام 1968 اندمج الحزب الاتحادي الوطني مع حزب الشعب الديمقراطي مرة اخرى، هذه المرة تحت اسم الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي كان قد عارض نظام النميري منذ ثورة آيار 1969، وشكّل الاتحاديون "الجبهة الوطنية" مع الانصار (حزب الامة) والاخوان المسلمين، في نضالهم للإطاحة بحكومة النميري، ولكن في منتصف عام 1977، تم تعليق الجبهة الوطنية تلقائيا بعد قبول صادق المهدي (زعيم حزب الامة) وحسن الترابي (زعيم جماعة الاخوان المسلمين) دعوة النميري للمصالحة الوطنية، غير انّه، في تموز 1979، أعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي تحالفهما، كما أعلنا عن "رغبتهما القوية في الحفاظ على علاقات

موحّدة بينهما من خلال النضال المتبادل الذي يتماشى مع خلفيتهما السياسية الموحّدة"، [84] وفي بيان رسمي مشترك، دعا الحزبان الى الإطاحة بنظام النميري، مؤكدّين ان الحفاظ على الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان وتنميته،(وفي السياسة الخارجية) اكّد على "رفض جميع الخطوات الغادرة للسادات وجميع السلوكيات الخاضعة المتذللّة تجاه القضية العربية" [85].

عدّ المراقبون التحالف الجديد بمثابة تغيير واضح في استراتيجيات وسياسات الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي كان قد سلك سياسة تقليدية اذ كان الحزب الاتحادي الديمقراطي قد تجاوز القضايا المحلية والاقليمية ودعا الى الوحدة العربية وعروبة السودان"[86]. وهكذا فانّ "الحزب الاتحادي الديمقراطي قد طوّر وراجع افكاره وسياساته. وقد رفض الحزب نظرته القديمة عن "الديمقراطية الليبرالية المنفتحة" واعتبارها نوعا من الديمقراطية الموجّهة والتي تقدّم الفرص فقط الى اولئك الذين يؤمنون بمبادئ الديمقراطية" [87]

اشار الشريف الهندي، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، في مقابلة صحفية، الى "جهود التحالف لبناء الاشتراكية في السودان عند وصولهم الى السلطة" [88] ولم يكن هذا المفهوم الاشتراكي معروفا في المراحل الاولى للحزب، وفضلاً عن ذلك رفض عرض المصالحة المقدّم من النميري، مؤكداً انّ "وقت المصالحة قد ولّى، وليس لدينا خيار آخر سوى الاطاحة بالنظام الحالي" [89] وهكذا تتضح ثورية هذا الحزب ورغبته باستلام السلطة في السودان.

٢. حزب الأمّة: أعلن عبد الرحمن المهدي عن تأسيس حركة سياسية توّاقة للسلطة ومعنيّة باتّخاذ موقف تجاه اي تأثير مصري في القضايا السودانية، وكانت هذه الحركة هي المنظمة الوحيدة في السودان قبل الحرب العالمية الثانية التي حظيت بدعم جماهيري استند الى رسالتها الاسلامية الشعبية، التي سعت، في الوقت ذاته، الى الاضطلاع بدور سياسي قيادي. وبالتالي، يمكنهم القيام بمناشدة رجال القبائل واهل الفكر بكفّة متساوية، في حين أنّ كل جماعة من هذه الجماعات منحت ولائها للأنصار، (اتباع المهدي) لأسباب دينية وسياسية مختلفة [٩٠].

افتقر "الانصار" الى الايديولوجية المنهجية المطلوبة لكنهم بدوا متّحدون في بعض المجالات: "... وحدة الرسالة الدينية والسياسية للأنصار، بالإضافة الى بركة السيّد، باعتباره ابن المهدي وصفاته القيادية" [٩١] بينما، كانت الاحداث التي برزت في السودان بشكل اكثر وضوحا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي تلك الاحداث التي اوحت الى تأسيس المنظمات والاحزاب السياسية وتحديدا في شباط 1945، دعا الانصار (حزب الامة) لشعار "السودان للسودانيين" و "العمل من اجل استقلال السودان ضمن حدوده الجغرافية المعترف بها والحفاظ على العلاقات الودّية مع بريطانيا ومصر" [٩٢]

كانت المؤسسات السياسية السودانية ذات كفاءة تشغيلية منخفضة نوعا ما بعد الاستقلال، وكان لدى الانصار– باعتباره مجتمع ديني– سلطة كبيرة للتأثير على الاحداث الرئيسة من خلال تأثيرها على الحكومة السودانية وقوى المعارضة، ولكنهم دخلوا في مرحلة الصراع السياسي نتيجة ثورة آيار 1969، وتعليق الديمقراطية وحل الاحزاب من قبل الحكومة الجديدة، وفي آذار 1970، اعلن الانصار في محاولة لإظهار قوتهم للنميري، "حربا مقدّسة" ضد النظام من معقلهم في جزيرة آبا، ادّت الى نتائج مدمّرة، اذ هاجمت القوات الحكومية جزيرة آبا وقتلت الآلاف من الانصار، بضمنهم، زعيمهم الهادي المهدي[٩٣]، وساءت العلاقات بين النميري والانصار. "

قام النميري بتعيين المهدي في عضوية المكتب التنفيذي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني في آذار من عام 1978، مع ذلك فقد اعترف المهدي بانه لم يرغب بالمشاركة في القضايا الحكومية، لأن الخلاف مازال قائما بينه وبين النظام بسبب احداث جزيرة ابا وبالفعل، هو يدعو نفسه " المصلح غير المشترك" [٩٥] فيما يتعلق بسياسة النميري الخارجية، أدلى المهدي بالتصريحات التالية: "يجب أن تكون سياستها في ادانة اتفاقية كامب ديفيد واضحة، ويجب قطع العلاقات مع النظام المصري أن تكون علاقاتنا مع دول الجوار ودية، أو على الاقل، ليست عدائية، ويعتمد أمن السودان كدولة كبيرة على التفهم المتبادل مع جيراننا، وليس على تواجد القوات العسكرية على حدودنا. أما فيما يتعلق بالعلاقات السودانية مع اثيوبيا، فنحن نود النظر في تسوية سلمية لمسألة اريتريا. [٩٦] وفيما يتعلق بالعلاقات السودانية الدولية، اشار المهدي الى ذلك، "... يتم رفض اي تدخل اجنبي في

الشؤون الداخلية مهما كان نوعه، واى اعداد لمنشات عسكرية أو مواثيق عسكرية مرفوض ايضا .... واليوم، فإن الاتجاه القومي الأكثر ترجيحا في العالم الافريقي والعربي والاسلامي هو تبني نظام بيئي سياسي ليس تابعا لأية قوة" [٩٧]

3_الاخوان المسلمون: تلقت النهضة الثقافية الاسلامية في السودان دافعا كبيرا آخر من جماعة "الاخوان المسلمين" وهي منظمة تأسست في مصر في اواخر عشرينيات القرن العشرين. حيث انتشر الاخوان المسلمون الى بلدان عربية واسلامية أخرى، واثروا ثقافيا وسياسيا على عدد كبير من الشباب العرب والمسلمين، وكان ظهور الإخوان المسلمين على ما يبدو رد فعل على الأفكار والاتجاهات الغربية الحديثة التي بدأت بالانتشار في الشرق الأوسط وشرق افريقيا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عارض الأخوان أي محاولات للتحديث والأفكار التي تتناول القومية والاشتراكية والديمقراطية، التي اعتبروها ابتكارات بعيدة كل البعد عن جوهر الإسلام ومبادئه. [٩٨] وقد استخدم الاخوان العمل المسلح والعنف في جميع انحاء العالم العربي في محاولاتهم لتحقيق أهدافهم، وأن احد اهم الأحداث في تاريخهم محاولة الاغتيال المجهضة لجمال عبد الناصر في عام 1954، والتي ادت الى حظر نشاطاتهم واعدام او سجن عدد من زعمائهم. [٩٩]

في غضون ذلك تم انشاء الفرع الأول للإخوان المسلمين في السودان في منتصف عام 1946" لتعزيز انتشار الدين الاسلامي وكإجراء على نحو مضاد للنشاط التبشيري المسيحي "[١٠٠] وبعد عقد من الزمن، كانت الحركة قد تسللت الى المجتمع السوداني، ووصلت الى عدد من المدن، واسست فروعا ونظمت بعض النشاطات الدينية والثقافية وكذلك السياسية. قاموا بتأسيس الميثاق (الاعلان) كأداة سياسية لهم وانضموا الى احزاب معارضة في بعض الإجراءات السياسية ضد الحكومة العسكرية للفترة من 1958_1964[١٠١]

وعندما وصل النميري الى السلطة، تحرك الاخوان المسلمون سراً، كرد على سياساته المتطرفة وضغوطاته التي مارسها خلال المرحلة الأولى من حكمه والتي أدت الى هروب القادة من السودان، بمن فيهم الدكتور حسن الترابي، وقيامهم بشن حربا دعائية ضد النظام من المنفى، وبعد ان غيّرت الحكومة سياساتها عاد الاخوان المسلمون الى الحياة العامة واصبحوا ناشطين في المجتمع، وقد كان نفوذهم في السودان محدوداً، مقارنة بنفوذ الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة.[١٠٢]

ثانياً: اليساريون:_ومن أبرز الاحزاب اليسارية في السودان هي:

١. الحزب الشيوعي السوداني: تأسس الحزب الشيوعي السوداني نتيجة نضال الخلايا العمالية داخل السودان، والذي ادّى الى تشكيل "الحركة السودانية للتحرير الوطنية" في آب 1946. [١٠٣] وفي عام 1953، أسس "الجبهة المناهضة للإمبريالية" التي تهدف الى انشاء منظّمة مستقلة للطبقة السودانية العاملة، مع اتاحة العضوية الى جميع الاشخاص الذين يؤمنون بالتقدّم الاجتماعي. [١٠٤]

اثّرت "الجبهة المناهضة للإمبريالية" وهي منظمة الصدارة للحزب الشيوعي السوداني، على قطاع كبير من العمال والفلاحين والمثقفين في الفترة السابقة لثورة آيار من عام 1969، وحاول الحزب الشيوعي السوداني السيطرة على النقابات العمالية والاتحادات الطلابية، ملزمة نفسها بالعمل على إنشاء جبهة وطنية مع احزاب المعارضة الاخرى من اجل بناء الديمقراطية في السودان، "لقد تمّ الاعتراف بشكل عام، حتى من قبل منتقدي الحزب الشيوعي السوداني، بأنّ الحزب ادى دوراً مهماً خلال انتفاضة 1964، حيث فاق قوته الفعلية بكثير. كان دوره في تنظيم التظاهرات والإضراب العام هو المهيمن" [١٠٥]

في الوقت نفسه، فشل الحزب الشيوعي السوداني في كسب قاعدة اساسية مع الجماعات السياسية والاجتماعية الاخرى، على الرغم من قاعدته المنظّمة في المجتمع السوداني. عندما اندلعت ثورة آيار 1969[١٠٦]، رحّب الشيوعيون على ما يبدو بالحكومة الجديدة، لكن مع بعض التحفظّات، لأنّها ليست بديلاً عن نضال الجماهير وتنظيمها كطريق لمواصلة الثورة الديمقراطية.... حيث يرفض الحزب الشيوعي العمل العسكري كبديل للنضال الجماهيري المستمر واليومي والدائم.... انّ تبنّي تكتيكات الاطاحة بنظام الحكم هو اجهاض للثورة وانتقال لموقع قيادة الثورة باسم الجماهير، وكانت وجهة نظر عبد الخالق محجوب، انّ الثورة الشعبية لم تحدث بعد، الامر الذي قد يؤدي الى مغامرة اقل [١٠٧].

أكّد الحزب الشيوعي السوداني وجهة النظر هذه في البيان الرسمي الذي اذاعه في ٢٥ أيار ١٩٦٩ وكان ينص على: انّ الذي حدث هذا الصباح، كان انقلاباً عسكرياً وليس نشاطاً مسلّحاً وشعبياً، قامت به الجبهة الديمقراطية.... تتألف الحكومة الجديدة من فئة البرجوازية في بلدنا، انّ حاضرها ومستقبلها ينتمي الآن الى بعض الفئات البرجوازية [١٠٨] وبالتالي، ... عندما تم الارتباط بين حركة الضباط الاحرار وقيادة الحزب (الشيوعي) التي تم تنصيبها، عارض عبد الخالق محجوب (الامين العام للحزب الشيوعي السوداني) الاستحواذ من قبل الحركة، واعتبر دور الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية على انّه دعم للحركة الجماهيرية والوقوف الى جانبها، وليس القيام بدور النخبة الثورية في تحقيق الاستحواذ، أنّ مسؤولية الحزب الشيوعي هو تنمية الثورة وتأسيس الجبهة الديمقراطية بقيادة الطبقة العمالية.... [١٠٩]

وقعت سلسلة من الاحداث في العام الاول للحكومة الثورية والذي أحدث توتّراً بين الشيوعيين والحكومة. تسارع هذا التوتّر بشكل كبير وبلغ ذروته، عندما قام النميري بإعلان الحرب على الشيوعيين في خطاب اذاعي في 12 شباط، 1971 الذي أعلن فيه ان الشيوعيين اعتبروا اي شخص خارج حزبهم، هو شخص غير جدير بالمسؤولية ورجعياً...."[١١٠] وفي المقابل دعا النميري الى انهاء "كل من يدّعي انّ هناك حزب شيوعي سوداني" [١١١]، وبدوره أعلن الزعيم الشيوعي، احمد الشافعي، رداً على خطاب الرئيس النميري بأنّ "الشيوعيون يتوقعون انّ الوضع مع النميري سيصبح اسوأ بكثير، وانّهم قد اتخذوا الاحتياطات لكل الاحتمالات" [١١٢]

قاد عدد من الضباط الشيوعيين واليساريين، محاولة عسكرية للاستحواذ على السلطة في تموز 1971، ونجحوا في اقل من 45 دقيقة بجهودهم، لكن الانقلاب المضاد، الذي تم تنظيمه بعد 72 ساعة، اعاد النميري الى السلطة، وقد القى باللوم على قيادة الحزب الشيوعي في التخطيط للانقلاب، وشرع في اعماله العدائية ضد الشيوعيين، وقد تم اعدام عدد من قياداته من ضمنهم عبد الخالق محجوب، الامين العام للحزب، وتم سجن المئات من اعضائه وانصاره [١١٣]، ومنذ ذلك الوقت، تمّت القطيعة بين النميري والشيوعيين، وهكذا اخذ النفوذ الشيوعي بالانحسار ما لم يغيّر انقلاب عسكري مستقبلي في السودان.

٢. حزب البعث العربي الاشتراكي السوداني: في دمشق، حيث تم تأسيس الخلية الاولى، لحزب البعث العربي وبشكل رسمي في 7 نيسان، 1947 وانتقل الحزب الى السودان في وقت لاحق من العام نفسه، اذ جاء تأسيس الفرع السوداني بعد قيام بعض الطلبة السودانيين في دمشق والقاهرة، ممّن كانوا قد تأثروا بالبعث، بتنظيم انفسهم في خلايا فكرية صغيرة بعد ان عادوا الى بلدانهم، وفي مطلع الستينيات، قاموا بتأسيس منظّمة سريّة لحزب البعث تعمل مع جبهة منظّمة، تسمى "الحركة الاشتراكية العربية" وقد قامت المنظّمة السودانية الجديدة بإعلان الاهداف التالية :

١. التأكيد على الانتماء العربي للسودان ومصيره في ظل الامة العربية.
٢. ابعاد الفكر القومي عن ايدي الجماعات الاقطاعية والبرجوازية.
٣. الكشف عن الافكار العنصرية والرجعية التي يتبنّها الاخوان المسلمين، وفي نفس الوقت، تحديد الاختلافات والحواجز بين الحركة الاشتراكية القومية واليسار غير القومي (الشيوعيون).
٤. التعهّد بتأسيس هيئة تنظيمية للتعامل مع تلك المسؤوليات.

ادى البعثيون السودانيون دوراً هائلاً في تنظيم التظاهرات الطلابية، والمشاركة في الإضراب الوطني لعام 1964، وتنظيم الانشطة الثقافية والسياسية من اجل نشر غاياتهم واهدافهم، وبعد انقلاب النميري في عام 1969، توصّل البعثيون الى استنتاج مفاده، انّهم بحاجة الى صورة جديدة وبرنامج يتم تبنّيه للوضع حديث الانشاء. على سبيل المثال، توقّع البعثيون بانّ انقلاب آيار 1969، لا يؤدي الى تحرير الجماهير السودانية ولا الى تنفيذ سياسات تقدّمية. لذلك، كانوا يعتزمون الانتفاع من الفشل المتوقّع للنظام الجديد في نشاطاتهم السرّية، وفي اواخر عام 1975، تبنّى البعثيون السودانيون اسمهم الرسمي. "حزب البعث العربي الاشتراكي" لكنهم استمروا بالعمل السرّي بسبب حظر الحكومة للمنظمات السياسية، ومع ذلك، لا يزال البعثيون يعتبرون احداث 25 آيار 1969 على أنّها: الخطوة التي تمّت قيادتها من قبل العناصر البرجوازية والبرجوازية الانيقة.... من خلال مجموعة عسكرية والتي كانت تفتقد اي علاقة حقيقية مع الحركة الشعبية.... هاجم البعث الطبيعة المتردّدة للحكومة والتي قادت الى اتّباع الانظمة الخاضعة المتذلّلة، بقيادة مصر، والتحالف مع الانظمة الرجعية، (وانتقدوا) فقدان الموقف المستقل الذي يعكس قدرة

السودان ومكانته... ويجعل البلد قادراً على اتّباع سياسة مستقلّة، والحفاظ على المقاومة (الفلسطينية) وتوحيد الجبهة العربية ضد الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية، ورفض التدخّل المستمر في قضايا السودان من قبل معسكر طرابلس– القاهرة. وفي هذه المرحلة، ادى فشل انقلاب الشيوعيين في تموز 1971، والذي كان مدعوماً ايضاً من قبل البعثيين، الى وضعهم في مواجهة مباشرة مع النميري، غير انّه وفي حركة مضادّة، شكّل البعثيون جبهة وطنيّة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، مطالبين بالإطاحة بحكم النميري و "بناء سودان ديمقراطي موحد" يؤكّد على "الإنتماء العربي للسودان وعلاقاته بالقضايا القومية المركزية في العالم العربي" [114]، وهكذا سادت حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان بسبب الصراع بين الاحزاب فيما بينها من جهه ومع الحكومات السودانية من جهه اخرى.

المبحث الرابع: الاقتصاد السوداني

لقد كان الضعف الاقتصادي للسودان ولا يزال أحد الاعتبارات الرئيسية في سياسة صنّاع القرار السودانيين منذ الاستقلال. على الرغم من رغبتهم في تغيير الوضع الاقتصادي السوداني الراهن والتغلّب على الصعوبات المحلية والدولية، الا ان معظم هذه الصعوبات يمكن ان تعزى الى التخطيط غير الملائم، وحالة عدم الاستقرار للسودان في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ان الاقتصاد السوداني هو احادي الجانب ويعتمد على مورد واحد وهو القطن، وقد بلغ معدل انتاجه حوالي (400) الف بالة في بداية الخمسينيات فيما بلغ المخزون المكدس من هذا المحصول غير المباع عام 1956، اكثر من (250) الف بالة، اذ بلغت قيمة القطن غير المباع حوالي (15) مليون جنيه استرليني، وقد شكل بذلك عجز في الميزان التجاري في البلاد بلغ حوالي (12) مليون جنيه استرليني خلال الاشهر الاولى من السنة المالية عام 1958، وكانت احتياطات السودان من العملات الاجنبية قليلة جداّ في الخزينة المركزية للبلاد. [115]

وفي الواقع، ان السودان المستقل ورث هيكلاً اقتصادياً ريفياً زراعياً قائماً على طرق الري التقليدية، وانظمة نقل متخلّفة، وقنوات تسويق غير كافية. يعيش ما يقارب من ٩٠% من سكان البلاد، البالغ عددهم 17.5 مليون نسمة في المناطق الريفية، وانخرط من القوى العاملة في البلاد، في الزراعة والحرف اليدوية البدائية. لقد كشفت الدراسات الاستقصائية عن مستوى معيشة منخفض للغاية لسكان السودان. وبحسب الاحصائيات الحكومية، "يحتل انتاج القوت او الإعاشة، مكانة مهمة في الاقتصاد السوداني. كان تقدير حصته لعام 1956 (عام الاستقلال) حوالي ٤٤% " [116]. لقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1955–1956 مبلغ حوالي 284 مليون جنيه استرليني وحصة الفرد من الدخل حوالي 28 جنيه استرليني. حاولت الحكومة القيام بتحسين الاقتصاد من خلال عدد من المشاريع مثل، سدود تخزين المياه، والقنوات، وآليات الضخ، وكذلك من خلال تحسين نظام السكك الحديدية. فشلت جميع هذه المشاريع في تحقيق النتائج المتوقعة [117].

علاوة على ذلك، أجبرت الظروف السيئة الحكومة على تبنّي "سياسة التجارة الحرّة" في التعامل مع بقية العالم، واشار وزير المالية في خطاب القاه امام مجلس النواب، بشأن موازنة 1957–1958 الى أنّ، "سياستنا الخارجية تقوم على التعامل الحر مع الجميع، ونحن نؤمن بأنّ سياستنا الخارجية، بمعنى آخر تعاملها الحر مع الجميع، هو الافضل، والسياسة المعارضة على المدى الطويل، نحن نعتقد انّ هذا البلد سيجد نفسه في وضع صعب، عندما نقوم بمحاولة لموازنة تجارتنا مع كل بلد نتعامل معه. غير انّ، احصاءات سياسة التجارة الخارجية لدينا ستدعم وجهة النظر هذه: أنّ الميزان التجاري مع المملكة المتحدة في السنوات العشر الاخيرة كان لصالح السودان بحوالي 57.9 مليون جنيه سوداني، ومع منطقة الدولار بنحو 8 مليون جنيه سوداني، لكن الميزان التجاري لم يكن في صالحنا في التعامل مع دول الشرق الاوسط، ومع باقي دول العالم، بنحو 22.6 مليون جنيه سوداني، وقمنا بتغطية هذا العجز من خلال الميزان التجاري مع المملكة المتحدة، وكان هذا بسبب قبول الجنيه الاسترليني من قبل جميع تلك الدول التي نتعامل معها، وأنّ المبادئ التي نتبعها في تجارتنا الخارجية، قد انعكست على سياستنا في تسويق وتصدير القطن، نحن حاولنا قدر الامكان الحفاظ على السوق الحرّة، وترك القطن في ايدي التجار، من دون تدخّل. لقد تصرّفنا من دون تفضيل بلد على آخر، وتجنّبنا اي تسهيلات خاصة لأي مشتري او مجموعة من المشترين." [118] لكن تنفيذ مثل هذه السياسات أوجد بعض العقبات الخطيرة كما يشير الى ذلك الدكتور سعد الدين فوزي: أنّ بعض الدول التي اعتادت على الاستيراد من السودان واتباع

سياسة "التجارة الحرّة" نفسها، قد عانت من نقص في العملة الاجنبية، مما أجبرها على تقليل مشترياتها. غير أنّ، البلدان الاخرى، مثل اوروبا الشرقية، اتّبعت سياسة ذات شقّين، مما فرض على السودان الوفاء بها في منتصف الطريق من خلال تصديق جداول الدفع دون إعداد اتفاقات تجارية او اتفاقات تبادل، فضلاً عن ذلك، فقد اثبتت تلك الممارسات، انّ السودان قد واجه بعض الصعوبات في بيع منتجاته في الاسواق التقليدية، وبالتالي، قرّر السودان ايجاد اسواق جديدة. لقد تم اعتبار اتفاقيات البيع المذكورة اعلاه كخطوة نحو هذا الطريق [119].

من ناحية اخرى، حظيت مسالة "المساعدات الخارجية" باهتمام متزايد، وصرّح وزير المالية بالبيان التالي حين خاطب البرلمان لعرض موازنة 1957–1958 قائلاً: "قررت الحكومة الموافقة على عروض المساعدات، من اي مصدر، باستثناء تلك التي تهدف الى تقليص سيادة الدولة او فرض شروط غير عادلة، سواء على المدى القصير او على المدى الطويل. "انّ مسألة "المساعدات الخارجية" حسّاسة للغاية، وبالتالي، اولت الحكومة القضية الاعتبار الكامل.... فهي لن تعترف بأي عروض خارجية متناقضة مع سيادتنا واستقلالنا، او قد تؤثر على مبادئنا الاساسية [120] على حد تعبير الرئيس النميري.

وافقت الحكومة العسكرية 1958–1964 على اتفاقيات المساعدات مع الدول الغربية، تلتها معارضة شديدة على قرارها. شكّلت الحالة المتردّية للاقتصاد السوداني عاملاً مهماً في عمليات التغيير السياسي في السودان، وفي المقابل هاجمت الحركة العربية الاشتراكية سياسة الحكومة الاقتصادية بعد الاستقلال ودعت الى عدد من الاجراءات للحصول على دعم الجماهير، وذلك في بيان لها بتاريخ 22 نيسان، 1969: "انّ الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجماهير هو وضع بائس. كانت عملية الحصول على ضروريات الحياة، مثل الطعام والسكن والتعليم والعلاج الطبي، أكثر صعوبة. لن تنجح جميع محاولات إنعاش اقتصادنا، دون القضاء على نزعة السلطات التي تتلقى مبالغ الرشوة، ودون تأميم (الشركات الاجنبية)، ودون تبادل العلاقات القديمة مع العلاقات الانسانية والاجتماعية". [121]

في هذا الصدد، وجّهت حكومة النميري العسكرية "خطتها الخمسية" الأولى نحو بناء مجتمع اشتراكي (لكن) بشكل عام، فأنّ ترسيخ الاشتراكية في بلد مثل السودان، يعاني من الركود، والتخلّف التكنولوجي والمدني، يحتاج بالتأكيد الى فترة طويلة من الوقت كمرحلة انتقالية، ليتمكّن بلدنا من إعداد وخلق الظروف الاساسية اللازمة لتاسيس المجتمع الاشتراكي." وهكذا حدّد الرئيس النميري، المبادئ الاساسية للاقتصاد السوداني للمرحلة الانتقالية، وكما يلي[122]:

(أ) لقد قامت الحكومة بالفعل بتنفيذ مهمتها المتمثّلة في تحرير الاقتصاد السوداني من السيطرة الاجنبية في قطاعات مهمة، مثل، المصارف والتجارة والتأمين، وقد ادّت الإجراءات المبكّرة للحكومة الثورية الى تأمين المصارف، وتامين ومصادرة شركات عدة في عام 1970، من اجل تحقيق السيطرة العامة على الاقتصاد الوطني.

(ب) سيتم توسيع قاعدة القطاع العام وتعزيز دوره كرائد في جميع مجالات الانتاج.

(ج) تشجيع القطاع التعاوني وتوسيع منطقة نشاطاته.

(د) تحفير القطاع المختلط وتنشيطه.

(هـ) دفع القطاع الخاص وتشجيعه لأداء دوره في المجالات المحدّدة في الخطّة الخماسية الجديدة.

(و) الدفع باتجاه التشجيع على الثورة الزراعية والصناعية والمدنية في البلاد، وتحويل طرق الانتاج الحالية الى الطرق القائمة على الاشتراكية ولا سيّما في الزراعة.

(ح) توفير مرافق تعليمية وثقافية أكثر وأفضل للرجل والمرأة السودانيّين العاديّين.

واخيراً، وعلى الرغم من الآمال التي نشأت في السودان بعد ايار 1969، لتحسين قدرته الاقتصادية واتّخاذ قرارات حكيمة بشأن زيادة الانتاج، واتاحة الموارد الطبيعية، والقيام بالتجارة والزراعة، فأنّ الصورة الاقتصادية الشاملة للبلاد، ظلّت غير كافية لسد الاحتياجات الضرورية للبلاد [123]، ان العامل الاقتصادي له دوره الكبير والمؤثر في قوة او ضعف الدولة لاسيما إذا ما واكبت هذه العوامل اعتبارات عرقية او دينية او ثقافية، كما هو الحال في الاقتصاد الوطني السوداني. [124]

الخاتمة

يتضح من سطور البحث ان السودان بلد متنوع الخصائص الجغرافية والتنوع الاجتماعي، المتعدد الثقافات الدينية والعرقية والهيمنة القبلية والتأثيرات الحزبية وبالذات الطرق الدينية، كل ذلك اثر على رسم طبيعة النظام السياسي السوداني، الذي يتميز بكونه غير مستقر ومتغير بحكم تعاقب الانظمة بين مدنية وعسكرية، زد على ذلك البعد الاقتصادي الذي يتميز به السودان، بوصفه عنصراً اساسياً من عناصر بناء وقوة الدولة، ولاشك ان اسس وعوامل السودان الداخلية، تركت اثرها الواضح على صانع القرار السياسي في رسم سياسة البلاد الداخلية والخارجية.

هوامش البحث ومصادره:

١. مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دار النهار للنشر، بيروت 1971، ص11.
٢. عزيز محمد حبيب، السودان دراسة طبيعية واقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1972، ص2.
٣. صلاح الدين الشامي، السودان دراسة جغرافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1973، ص24-25.
٤. عبد العزيز كامل، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1974، ص31.
٥. مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق ص11-12، محمد عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الخرطوم، 1980، ص-15 14.
٦. ناصر السيد، التعليم في السودان، مطبعة الرأي الجديد، بيروت، 1975، ص4، ومحمود شاكر، موطن الشعوب الاسلامية في افريقيا السودان، بيروت، 1918، ص66.
٧. يطلق على المجتمع السوداني بأنه مجتمع فسيفسائي، لأنه يتكون من مزيج من الجماعات والطوائف والاديان والفئات الاجتماعية المتناقضة والمتنافرة والمقسمة على اسس دينية وطائفية وقبلية، ينظر: محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص45.
٨. الشيخ عبد القادر الكيلاني هو أبو صالح السيد محي الدين عبد القدر الجيلاني من ١٠٧٧ الى ١١٦٦ اماماً صوفياً حسني النسب وفقيه حنبلي، تنسب اليه الطرقة القادرية الصوفية، ولد عام ١٠٧٧ في كيلان شمالي ايران على بحر قزوين ومات في عام ١١٦٦ في بغداد، www.wikibedia.org
٩. حيدر ابراهيم، السودان، الوحدة العربية خصوصية الدور والانتماء، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول، بيروت، العدد 54، 1983، ص74.
١٠. المصدر نفسه ص75.
١١. مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق ص90.
١٢. Antony syivester, sudan under nimeri, London, 1977, p33-34.
١٣. Ibid, p14.
١٤. الخاتمية، هي طائفة اسلامية تم تأسيسها في اوائل القرن التاسع عشر في السودان على يد الشيخ محمد عثمان الميرغني، الذي يدعي ان نسبه ينحدر مباشرة من نسل النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ينظر، عبد العزيز حسن الصادي ومحمد علي عابدين، الثورة المهدية في السودان، شركة الفارابي للنشر، السودان، 1990، ص114.
١٥. المصدر نفسه، ص114-115.
١٦. مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق ص101-102.
١٧. Henry s.L.alford and w.denniston sword، the egyption sudan، its loss and recovery، London، 1989، p.7.
١٨. الصادق المهدي ولد عام ١٩٣٦ وهو كبير أولاد صديق المهدين درس فس الخرطوم والتحق بجامعة أكسفورد عام ١٩٥٧ لدراسة الاقتصاد والفلسفة السياسية، أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٦ واعتقل عام ١٩٦٩ بعد قيام النميري بالانقلاب ونفي الى مصر عام ١٩٧٠، ووضع تحت الإقامة الجبرية ثم عاد الى السودان وتسلم الحكم بعد انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب من عام (١٩٨٦-١٨٨٩)،

ينظر: عصام عبد الفتاح، جعفر النميري الدكتاتور الذي حلم بانه يطير فحط على كرسي الحكم، مطبعة كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٤.

١٩. حسن الترابي، الحركة الاسلامية في السودان، الخرطوم 1994، ص17.

٢٠. Henry s.L.alford and w.denniston sword, Op. cit, p9.

٢١. يذكر جبرائيل وروبرج (Gabriel Warburg) انه المهدي ادرك ان نجاحه يعتمد على الدعم على عنصرين اساسيين في المجتمع السوداني زعماء القبائل العربية وزعماء التصوف الاسلامي، ينظر، Gabriel Warburg, the case of sudan, the nationalism islam،and communism in atraditional society, London, 1972, p12.

٢٢. قد عارض دعوة المهدي في البداية بعض الشيوخ ووجهاء القبائل وبقي البعض الآخر على الحياد، الى ان تأكدوا بانفسهم من نجاح الثورة المهدية وطرد الممثل الانكليزي من السودان، خاصة وان المهدي كان يركز يدعوته وخطبه على الجهاد والشهادة والعمل على التقرب من الله، وعلى هذا الاساس انتشرت بين اتباعه وانصاره روح التضحية والشهادة، ينظر، محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص25.

٢٣. قبيلة الدينكا، وهي أكبر القبائل النيلية عدداً في جنوب السودان بشكل عام ومن اكبر القبائل حضارة، وهي ثاني اكبر قبيلة بعد قبيلة (المأساتي) الكينية في افريقيا، ويقر عدد سكانها بحوالي مليوني نسمة، وهي القبيلة التي ينتمي اليها زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون قرنق) للتفاصيل ينظر، نبراس خليل ابراهيم، جون قرنق واثره في الحياة السياسية السودانية (٢٠٠٥-١٩٤٥) دراسة تاريخية، مجلة الآداب جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، العدد ١٠٧، ٢٠١٤، ص١٦٠.

٢٤. Antony syirester, Op. Cit, p 35.

٢٥. مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص102.

٢٦. p.19،op.cit،Gabriel Warburg

٢٧. مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص102.

٢٨. المصدر نفسه ص103.

٢٩. عبد المجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان منذ نشأتها الى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1956 ص153.

٣٠. انيس احمد حسين، تطور السودان السياسي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1963، ص82.

٣١. احمد جبار عنفوص العتابي، علي عبد اللطيف احمد، حياته ودوره السياسي في السودان 1892-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2008، ص41.

٣٢. مؤتمر الخريجون العام تأسس في 12 شباط 1938 بمدينة ام درمان من خريجي كلية غوردون والمدارس المتوسطة وبلغ عدد اعضائه (1180) عضواً، وارتفع عدد اعضائه عام 1945 حوالي (20) الف عضو، ينظر، زكي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان (1930-1956) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص493، ينظر: احمد ابراهيم دياب الحركة الوطنية في السودان(1938-1953) دراسة وثائقية، معهد البحوث والدراسات الوثائقية، بغداد، 1984، ص25.

٣٣. حزب الامة وهو حزب سياسي تأسس في السودان في شباط ١٩٤٥ وكان هدفه تحقيق طموح السودانيين في الاستقلال عن دولتي الحكم الثنائي وبناء الدولة السودانية المستقلة على أسس من المساواة والحرية واعدل ورئيسه الصداق المهدي. www.wikpedia.org

٣٤. كارول كولينز، التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان ترجمة حازم صاغية، دار بن خلدون، القاهرة، 1985، ص30-31.

٣٥. احمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ج1، القاهرة، 1977، ص٢٢.

٣٦. الانقلاب العسكري في السودان عام 1958 قاده الفريق ابراهيم عبود والذي شكل مجلس عسكري لقيادة البلاد، ووضع حلول لبعض المشاكل التي كانت تواجه البلاد، وبالذات المشاكل الاقتصادية الناجمة من انخفاض القطن والعجز في ميزانية السودان، من خلال تحسين زراعة وانتاج القطن وبيعه في الاسواق العالمية عبر منافذه الدولية باسعار مناسبة، للتفاصيل ينظر: ماجد محي عبد العباس، النظام السياسي في السودان 1985-1994، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص59.

٣٧. محمد عمر البشير، المصدر السابق، ص232.

٣٨. اسماعيل الازهري (1901-1969) ولد في ام درمان، وحصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الامريكية في بيروت، شكل حزب نادى بالاتحاد مع مصر، فاز حزبه بالانتخابات عام 1953، وشكل اول وزارة عام 1956، واصبح زعيماً للمعارضة عام 1958 بعد ان

فقد حزبه الاغلبية النيابية وتوفي عام 1969، ينظر، منى حسين عبيد، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية السودانية 1945-1989 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2000، ص37.

٣٩. المصدر نفسه ص64.

٤٠. Richard gray, A history of the southern Sudan, London, 1938, p14.

٤١. Ibid, p.40

٤٢. Ibid, p.32

٤٣. محمد عمر بشير، جنوب السودان، خلفية الصراع، الخرطوم، 1968، ص27.

٤٤. Mekki abbas, the Sudan question, New York, 1952, P 176، 1952

٤٥. Ibid, p.176

٤٦. Richard Gary, Op, Cit, p203.

٤٧. اللورد كرومر (١٨٤١-١٩١٧)، رجل دولة ودبلوماسي واداري مستعمرات بريطانيا، خريج الأكاديمية العسكرية الملكية، وهو من الحزب الليبرالي (الاحرار)، وقد امضى كرومر في مصر ما يقارب ربع قرن من (١٨٨٢-١٩٠٦) في ادارتها بصفته مندوباً سامياً ومعتمداً بريطانيا، ينظر: www.wikpedia.org.

٤٨. مدثر عبد الرحيم، اربعة عشر وثيقة عن مشاكل جنوب السودان، الخرطوم، مطبعة وزارة الخارجية، 1963، ص13.

٤٩. يشير محمد عمر بشير، "كانت اللغة العربية المبسّطة هي اللغة الاكثر انتشاراً في الجنوب، في كل من محافظات بحر الغزال واعالي النيل" كانت اللغة العربية هي لغة التجارة، وانّ قبائل الدينكا والشلك تتحدّث اللغة العربية المبسّطة، بحكم اتصالاتهم مع القبائل الناطقة بالعربية في الشمال" محمد عمر بشير، المصدر السابق، صيشير محمد عمر بشير، "كانت اللغة العربية المبسّطة هي اللغة الاكثر انتشاراً في الجنوب، في كل من محافظات بحر الغزال واعالي النيل" كانت اللغة العربية هي لغة التجارة، وانّ قبائل الدينكا والشلك تتحدّث اللغة العربية المبسّطة، بحكم اتصالاتهم مع القبائل الناطقة بالعربية في الشمال"، ينظر: محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص32.

٥٠. مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص37.

٥١. Mekki abbas, Op, Cit, p. 19.

٥٢. Joseph oduho and William deng, the problem of the southern sudan, London, P.3.

٥٣. انتقد المؤتمر العام لطلبة الجامعات السياسة التعليمية في الجنوب، وذلك في مذكرة عن التعليم تم تقديمها الى الحكومة في 1939، وطالب بإزالة القيود المفروضة على تجّار الشمال، وتوسيع المرافق التعليمية في الجنوب، وتوحيد نظام التعليم في جميع انحاء البلاد. في مذكرة اخرى في عام 1942، طالب المؤتمر بالغاء منح المساعدات للمدارس التبشيرية وتوحيد المناهج التعليمية في الشمال والجنوب. انظر محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص54.

٥٤. انّ خطاب السكرتير المدني بتاريخ 16 كانون الاول 1946، اعاد توضيح سياسة الحكومة فيما يتعلّق بالمحافظات الجنوبية في السودان، ينظر، محمد عمر بشير، السودان: مفترق طرق افريقيا، الخرطوم 1966، ص 164.

٥٥. المصدر نفسه، ص165.

٥٦. المصدر نفسه، ص166.

٥٧. بدأت الحركة الانفصالية بالفعل بتنظيم نفسها في عام 1955، وكانت تسعى الى تحقيق انفصال جنوب السودان. وشرعت في تشكيل جماعة حرب العصابات بإسم "Any-nya" أو "cobra poision". كان هدفها "تحرير الجنوب". علاوة على ذلك، في عام 1963، دعت منظمة سودانية اخرى من اجل استقلال الجنوب، وبدأت بتدريب عدد كبير من الجنوبيين في اوغندا والغابات الجنوبية في السودان. انّ المعروف بإسم "الاتحاد الوطني الافريقي السوداني"، تأسس تحت اسم الاتحاد الوطني للسودان الافريقي للمناطق المغلقة، ودعا ايضاً الى الاستقلال، ولكن عن طريق وسائل دبلوماسية وسياسية. لاحقاً، قام بتأسيس الجناح العسكري واعلن المقاومة والنشاطات العسكرية، ينظر: المصدر نفسه ص166.

٥٨. ولد جعفر محمد النميري عام ١٩٢٠ في قرية ودنميري السودانية الواقعة في منطقة دنقلا، دخل الكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٩٥٢، اشترك في الثورة الشعبية ضد حكومة (إبراهيم عواد)، اذ كان يشغل منصب قائد حامية الخرطوم، ثم التحق ببعثة الى الولايات المتحدة لتلقي دراسات عسكرية في كلية القيادة والاركان الامريكية، عاد عام ١٩٦٦ الى السودان، وقاد الانقلاب العسكري عام

١٩٦٦ واستلم الحكم حتى عام ١٩٨٥، وبعد ان اطيح به طلب اللجوء السياسي في مصر وبقة للفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠)، عاد بعدها الى السودان وتوفي عام ٢٠٠٩، للتفاصيل ينظر: عصام عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٢٥.

٥٩. ابراهيم احمد العدوي، يقضة السودان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص137.

٦٠. المصدر نفسه ص138.

٦١. كانت مثل هذه الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة هي، العفو العام لعام 1964، ومؤتمر الطاولة المستديرة في آذار، 1965 للتفاوض حول المشكلة مع ممثلي الجنوب، وانشاء لجنة من اثني عشر رجل للعمل من اجل المزيد من الحلول. ينظر منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لاحزاب جنوب السودان(الحركة الشعبية لتحرير السودان انموذجاً) مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد41، 2013، ص23-24.

٦٢. انظر محمد عمر بشير، جنوب السودان : من الصراع الى السلام (لندن،1975)، الصفحات 155-157.

٦٣. المصدر نفسه ص 157.

٦٤. لقد تم اعداد جوزيف قرنق من قبل حكومة النميري بعد الانقلاب الفاشل في تموز، 1971، ينظر، ابتسام محمود جواد الاوضاع السياسية في السودان 1969-1985 اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007، ص173.

٦٥. المصدر نفسه ص175.

٦٦. محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص73.

٦٧. وهي منظمة حكومية دولية تأسست في ٢٥ أيار عام ١٩٦٣ في اديس اباب في اثيوبيا، وقد انضمت اليها ٣٢ دولة افريقية وكان اول رئيس لها هو الغاني كوامي نكروما وكانت تهدف الى تشجيع التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء والقضاء على الاستعمار في القارة الافريقية، www.wikepdia.org

٦٨. حركة انيانيا هي حركة انفصالية في جنوب السودان وتعرف ايضاً بجبهة تحرير الجنوب، www.wikepdia.org

٦٩. لمزيد من التفاصيل، انظر محمد عمر بشير، المصدر السابق، الصفحات 90-96.

٧٠. احمد علي البقادي، "اربع سمات بارزة لمؤتمر جوبا الثاني" الخرطوم، الايام، صحيفة يومية سودانية 13 كانون الثاني1971.

٧١. محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص87.

٧٢. المصدر نفسه، الصفحات 158-177.

٧٣. المصدر نفسه ص177.

٧٤. الدستور (لندن)، صحيفة عدد 437، 29 تشرين الاول 1979، ص7.

٧٥. ابتسام محمود جواد، المصدر السابق ص177.

٧٦. المصدر نفسه، ص 178 عبد العزيز رادون، الحزب الشيوعي السوداني (نيويورك مطبعة لجنة فلسطين النيابية، 1977) ص21-22.

٧٧. وزارة الاعلام والثقافة، السودان، الاتحاد الاشتراكي السوداني (اضواء على الاتحاد الاشتراكي)، الخرطوم 1979، ص6.

٧٨. المصدر نفسه ص 7.

٧٩. اشار قانون السيادة الشعبية وتنظيم العمل الوطني "الصادر في الخرطوم في 8 ايار 1973 الى أنّ :

(1) الاتحاد الاشتراكي السوداني هو المنظمة السياسية الوحيدة في جمهورية السودان الديمقراطية. لا توجد اي منظمة اخرى لديها اي شرعية شعبية ولا توجد حماية لأي تعبير عن وجهات نظر تتعارض مع آرائها الاساسية وسياستها الراسخة خارج اطار عملها الاساسي.

(2) يستند الاتحاد الاشتراكي السوداني على تحالف القوى العاملة الشعبية، تم تأسيس منظماته وشركاته الفرعية على الديمقراطية بالتوافق مع بنيتها الاساسية. انه يعمل على تعميق فهم الديمقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية.

(3) يمثّل الاتحاد الاشتراكي السوداني سلطة تحالف القوى العاملة الشعبية في قيادة العمل الوطني، ويصبح كل نشاط وطني، سواء كلي او جزئي، تحت سلطة الاتحاد وتوجيهه.

(4) يعمل الاتحاد الاشتراكي السوداني على حماية وتعزيز المكاسب الديمقراطية للشعب من خلال اهتمامه بتأسيس مجالس شعبية منتخبة يمكن للجماهير بواسطتها التعبير عن ارادتها. الايام (الخرطوم)، 9 آيار 1973.

يبدو انّ الاتحاد الاشتراكي السوداني لا يزال ضعيفاً للغاية، وقد فشل في تحقيق اهدافه، على الرغم من انّ الاحزاب السياسية التي تم تعليقها من قبل الرئيس النميري، لا زالت تتمتّع بسلطة كبيرة على الشعب السوداني، فضلاً عن التأثير على الحكومة نفسها.

انتقد النميري الاتحاد الاشتراكي في خطابه في كانون الثاني، 1980. واعلن انّه :"لقد انزعجت من سلسلة متصلة من التصرفات المنحرفة في تنظيم الاتحاد الاشتراكي السوداني، وقد صدمت وحزنت من سلوك بعض قادة التنظيم وبعضهم من تم اجتياحهم من قبل عواطفهم، وآخرون استغلوا قدراتهم وامضوا وقتهم في خوض النزاعات واثارة الخلافات، بينما اقسم آخرون الى فصائل...." النهار (بيروت)، 27 كانون الثاني 1980.

٨٠. المصدر نفسه.

٨١. المصدر نفسه.

٨٢. المصدر نفسه.

٨٣. بحسب محمد عبد الجواد، وزير النقل الاسبق (1967)، عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي الحالي "جرى اتحاد هذه المجموعات في اجتماع في فندق سميراميس في القاهرة، بحضور الرئيس المصري محمد نجيب والرائد صلاح سالم، وزير شؤون السودان. وهنا، اخذ القادة بالمشورة المصرية، وأسسوا حزباً سياسياً. ينظر، النهار، بيروت، 4 تموز 1980.

٨٤. المصدر نفسه.

٨٥. المصدر نفسه.

٨٦. المصدر نفسه.

٨٧. النهار (بيروت: 5 ايلول 1979).

٨٨. المصدر نفسه.

٨٩. النهار (بيروت: 27 ايلول 1979).

٩٠. النهار (بيروت: 30 كانون الثاني 1980).

٩١. النهار(بيروت: 16 آب 1979).

٩٢. C.armine willis.religious confraternities of the sudan, London, 1975, P.191.

٩٣. الصادق المهدي: ولد عام 1936، وهو كبير اولاد صديق المهدي، وجده محمد احمد المهدي، درس في الخرطوم، والتحق بجامعة اكسفورد عام 1957، درس الاقتصاد والفلسفة والسياسية اصبح رئيس للوزراء عام 1966، واعتقل عام 1969، ونفي الى مصر عام 1970 ووضع هناك تمت الاقامة الجبرية ثم عاد الى السودان، وتسلم الحكم بعد انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب لعمده 1986–1989 ينظر، عصام عبد الفتاح، جعفر نميري الدكتاتور الذي حلم بانه يطير فحط على كرسي الحكم، القاهرة، 2009، ص14.

٩٤. اسحق موسى الحسيني، الاخوان المسلمون (بيروت: 1956)، الصفحات 41–42.

٩٥. انظر مذكّرات حسن البنّا، القاهرة، (من خطابات حسن البنّا)، السلسلة الاولى (القاهرة).

٩٦. انظر عبد الجليل السيد "الاخوان، التآمر والارهاب" في الكاتب (القاهرة)، 4 تشرين الاول 1965.

٩٧. اسحق موسى الحسيني، المصدر السابق، مقتبس، ص82.

٩٨. مقابلة مع الترابي، النهار (بيروت)، 8 تشرين الاول 1979.

٩٩. المصدر نفسه.

١٠٠. بشأن اليسار العربي، ينظر: طارق يوسف اسماعيل، اليسار العربي (syracuse،n.y. : مطبعة جامعة سيراكيوز 1976).

١٠١. رضوان، الحزب الشيوعي السوداني، (نيويورك: لجنة فلسطين الديمقراطية، 1977) ص1.

١٠٢. عبد الخالق محجوب، الامين العام للحزب الشيوعي السوداني في دفاعه امام محكمة الخرطوم، تشرين الثاني 1959، في (الحزب الشيوعي السوداني) ثورة الشعب (القاهرة: مؤسسات اخبار اليوم، 1965)، ص333.

١٠٣. Islam، Gabriel Warburg, P. 115.

١٠٤. الحياة (بيروت)، 13 تشرين الثاني 1965.

١٠٥. islam،Gabriel Warburg, p.119.

١٠٦. تقرير اللجنة العامة للحزب الشيوعي السوداني، آذار 1969، وحسين عبد الرازق، (حقيقة الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني) ، (بيروت: دار بن خلدون، 1972)، ص20.

١٠٧. المصدر نفسه، ص21.

١٠٨. المصدر نفسه، ص22.

١٠٩. Gabriel Warburg, Op, Cit, p.128

١١٠. Ibid, p.133.

١١١. Ibid, p. 135.

١١٢. توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان، دمشق، 2012، ص47-53.

١١٣. وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية، بغداد، 1985، ص73.

١١٤. سعد الدين فوزي، "محاضرات عن جوانب من الاقتصاد السوداني" (القاهرة: معهد الدراسات العربية المصرية) الصفحات 123-124.

١١٥. المصدر نفسه، ص124.

١١٦. راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1973، ص457.

١١٧. نقلاً عن وليد محمد سعد الاعظمي المصدر السابق ص74.

١١٨. سعد الدين فوزي، المصدر السابق ص178.

١١٩. في وزارة الاعلام والثقافة" السودان اليوم (نيروبي: مطبعة جامعة افريقيا، 1971)، ص71.

١٢٠. نقلاً عن راشد البراوي، المصدر السابق، ص457.

١٢١. عصام عبد الفتاح، المصدر السابق ص67.

١٢٢. المصدر نفسه، ص67-68.

١٢٣. بشير الجليلي احمد، التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد81، يوليو2010، ص90.